

الحمد اول من ابتكر هذا الفن الامام الشافعي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله وحده على سبيل البهائم وتوابع الاله ومعلومه في غاية  
 بسيدنا محمد طاهر البياض وعيال سيدنا واوليائه اما بعد  
 فهذه مختصر علم الاصول العظم قريب المثال غريب المنوال كافي  
 لمن اعتاد ان شاء الله ببلوغ الامال وارتفاع ذروة الكمال وهو  
 علم يوافق عدل يتوصل به الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها  
 التفصيلية وتخصر وعشرة ابواب الباب الاول في الاحكام و  
 ثلث ابواب الوجوب والحرم والندب والله الهتة والاباح وتعرف  
 بتعلقها بما هو الواجب ما يستحق الثواب بعلمه والعقاب بتركه والحرم  
 ما يعكس والمباح ما لا يتوجب والعقاب في فعله وتركه والرضوخ  
 الواجب مترادفان خلافا للحنفية وينقسم الواجب الى فرض عين و  
 فرض كفاية والمعين وخير والامتناع وموقت والموقت الى اربعة  
 مضيق وموسع والمنذور والمستحب مترادفان والسنة اخص  
 اهلها والصحيح ما وافق امر الشارع والباطل يقضيه والعاقبة  
 منه هو المشرع اصلا المنوع بوصفة وقيل مراد في الباطل و  
 الجائز يطلق على المباح وعلى الممكن وعلى ما استوى فعله وتركه  
 عقلا وعلى المستوكف فيه والادام فعل اولاه وقت المقدرة شرعا  
 والقضاء ما فعل في وقت الاداء استهرا كما لو سبق له وجوب مطلقا  
 والاعادة ما فعل في وقت الاداء ثانيا للخلل في الاول والخصم ما يقع  
 بعد ما يقع مقتضى التحريم والعزيمة بخلافها **الباب الثاني**  
 في الادلة الدليل ما يجوز يمكن التوصل بصحبه النظر فيه الى العلم بالحق  
 واما ما يحصل عند الظن فهو امانة وقتا تشدد لئلا توسع في  
 العلم هو المعنى المقتضى لسكون النفس الى ان متعلقه كما اعتقده  
 هو نفي عن ضروري واستدلاله فالظن ورعي ما لا يتحقق بشك ولا شبهة  
 وشبهة والاستدلال في مقابلة والظن تجوز في جميع الظواهر  
 مرجوح والاستدلال التجوز في شك والاعتقاد هو الجزم بالشيء في  
 دونه سكون النفس فان مطابقه فصحيح والافئاسه وهو  
 الجهل وقد يطلق الجهل على عدم العلم فصلا والادلة الشرعية  
 هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فالكتاب هو القرآن  
 المنزل على نبينا محمد صلى الله عليه وآله المجاز بسورة منه ونظم

مختصر علم الاصول العظم قريب المثال غريب المنوال كافي  
 لمن اعتاد ان شاء الله ببلوغ الامال وارتفاع ذروة الكمال وهو  
 علم يوافق عدل يتوصل به الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن ادلتها  
 التفصيلية وتخصر وعشرة ابواب الباب الاول في الاحكام و  
 ثلث ابواب الوجوب والحرم والندب والله الهتة والاباح وتعرف  
 بتعلقها بما هو الواجب ما يستحق الثواب بعلمه والعقاب بتركه والحرم  
 ما يعكس والمباح ما لا يتوجب والعقاب في فعله وتركه والرضوخ  
 الواجب مترادفان خلافا للحنفية وينقسم الواجب الى فرض عين و  
 فرض كفاية والمعين وخير والامتناع وموقت والموقت الى اربعة  
 مضيق وموسع والمنذور والمستحب مترادفان والسنة اخص  
 اهلها والصحيح ما وافق امر الشارع والباطل يقضيه والعاقبة  
 منه هو المشرع اصلا المنوع بوصفة وقيل مراد في الباطل و  
 الجائز يطلق على المباح وعلى الممكن وعلى ما استوى فعله وتركه  
 عقلا وعلى المستوكف فيه والادام فعل اولاه وقت المقدرة شرعا  
 والقضاء ما فعل في وقت الاداء استهرا كما لو سبق له وجوب مطلقا  
 والاعادة ما فعل في وقت الاداء ثانيا للخلل في الاول والخصم ما يقع  
 بعد ما يقع مقتضى التحريم والعزيمة بخلافها